دور الشبكات السياسية والاجتماعية في الأزمة

عبد الحليم فضل الله

2007/7/28

يتربع لبنان على قمة هرم الدول المدينة في العالم، ولديه من المؤشرات ما يكفي لتوقع تصدع وشيك في الأسواق والدخول في منطقة "هجمات المضاربة": دين عام يقارب ضعف الناتج المحلي، عجز في الحساب الجاري يعادل تقريباً ربع هذا الناتج، معادلة ادخار/استثمار سالبة،.. لكن البلد يمتلك بالمقابل ديناميكية مضادة للانهيار: موجودات خارجية لدى مصرف لبنان ولدى المصارف تساوي على التوالي 50% وأكثر من 100% من الناتج، وهيكلية مؤاتية نسبياً للدين العام فنصفه تقريباً محرر بالليرة اللبنانية فيما يحتفظ مصرف لبنان بحوالي ربع السندات الحكوميّة...

لقد أدى تصاعد الأزمة على النحو المنوه به، إلى تحقيق تقارب في وجهات النظر حول الحلول العاجلة والفورية، لكنه لم يولّد اتفاقاً على الخطوات النهائية التي ينبغي إتباعها للخروج من المأزق، ولعل هذا التباين يتصل بالقراءات المختلفة لأسباب نشوء الأزمة و تفاقمها، ولدينا في هذا الشأن عدة مداخل من بينها المداخل الثلاثة التالية:

المدخل الأول: المشكلة هي في النظام نفسه؛ فهو لم يكن كما يزعم قوة الدفع نحو الازدهار في الفترة السابقة على الحرب الأهلية ولم يعد بعدها قادراً على التكيّف مع تغير شروط المنافسة الدوليّة، والطابع المعولم للإنتاج والتوزيع، وتقدم المقاربة التكنولوجية للنمو والتنمية التي تعول على الرأسمال العلمي في تحقيق الفوائض أكثر من الموارد الطبيعية ومزايا الموقع.

المدخل الثاني: السياسات التي اتبعت منذ عقد ونصف هي المسؤولة عن الأزمة؛ سواء كانت سياسات خاطئة أو ذات أهداف وأولويات غير ملائمة ولا متسقة.

المدخل الثالث: الصدمات الخارجية هي السبب، الأمر الذي يخلي مسؤولية مصممي السياسات وراسمي المبادئ الأبدية للنظام. وقد بدأ تسلسل الصدمات حسب هذا المدخل بتعثر التسوية وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى في العقد الماضي مما أضعف المكانة التنافسية للبنان الذي ربط عملته بالعملة الأميركية، وانتهى بارتفاع أسعار النفط على نحو زادت فيه الكلفة الاقتصادية للارتفاع على الفوائد الناجمة عن تدفق الفوائض النفطية، ناهيك بعدوان تموز وغزو العراق وغيرها من التطورات السياسية والعسكرية في لبنان والمنطقة.

إن أيّاً من هذه المداخل يستبطن تصوراً مغايراً للحلول: المدخل الأول يتطلب معالجات أيديولوجية بالدرجة الأولى، و الثاني يستلزم تغييراً في موازين القوى الاجتماعية –السياسية من أجل تغيير السياسات، فيما يستدعي المدخل الأخير من جهة إعادة نظر جذرية بانتماء لبنان

وعلاقاته الخارجية ومن جهة ثانية تمادياً في إطلاق آليات السوق في مقابل الاختلالات الناشئة عن عوامل خارجية.

وتشكل المداخل الثلاثة أساساً صالحاً لتفسير الأزمة لكنها لا تكفي لفهم آلياتها الداخليّة، فهناك ديناميات يحتويها المثال اللبناني تقع على تقاطع الاقتصاد والسياسة والمجتمع، يفترض استيعابها لتخطي الجدال العقيم بين أنصار مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" والداعين إلى مزيد من التدخل الحكومي.

إن التدقيق في الميكانيزم الداخلي للأزمة يقتضي إعادة النظر بأمور عدة في مقدمها فهمنا لطريقة عمل الأسواق. فبحسب النظرية النيوكلاسيكيّة السوق هي آلية عفوية تنسق تلقائياً بين سلوك الوحدات المشاركة في التبادل، وفيها يتصرف اللاعبون الباحثون عن منافعهم الخاصة برشد وعقلانية خالصتين بمعزل عن انتماءاتهم الاجتماعية، ومن دون التأثر بتصرفات الأطراف التي تقف خارج السوق كالدولة والسياسيين والمنظمات غير الحكومية.

في مقابل هذا الفهم يُطرح دور الشبكات الاجتماعية كعنصر معطل أو محفز لمرونة الأسواق، وعلى سبيل المثال اكتسب لبنان سمعة كبيرة بالمقارنة مع محيطه في مجال الانفتاح لكن ذلك لا يعني البتة كما يرى "رينود ليندرز" في دراسة له عن إعادة الاعمار بعد الحرب الأهليّة، أن قوى العرض والطلب تعمل فيه بحرية، نتيجة للدور التقييدي الذي تقوم به الشبكات الاجتماعية. ويمكن اعتبار تحليل دور الشبكات المدخل الرابع في الأزمة، وأداة منهجية مناسبة لمعرفة العوامل الكامنة في ثناياها.

التعريف الأكثر شيوعاً للشبكات هو أنها الصلات التي تربط بين مجموعات محددة من الأفراد، حيث يتبادلون الدعم والمساندة لأسباب لا تنحصر بتحقيق المصالح الخاصة وجني المنافع. الاهتمام المتجدد بدور الشبكات يأتي نتيجة عدم صلاحية الرؤية التقليديّة التي تفترض أنّ الحياة الاقتصادية تعمل باستقلال تام عن البنى والعلاقات الاجتماعية.

وترتكز فكرة الشبكات في لبنان على العلاقة غير الرسمية التي ربطت مجتمع رجال الأعمال بمجتمع السياسيين وأفضت إلى انحرافات عدة من بينها: صناعة القرار خارج المؤسسات، وجعل التسويات الثنائية بين الطرفين بديلا من التسويات الاجتماعية الكبرى، وسوء استعمال وتوزيع الموارد بل استنزافها على نحو خطير، إضافة إلى توسيع نطاق مجتمع الامتيازات واقتصاد الريوع.

يتعذر فهم الأزمة في لبنان من دون فهم دور الشبكات، فالشبكات الاجتماعية قللت من كفاءة الاقتصاد اللبناني نتيجة للقيود غير المنظورة المفروضة على الأسواق والتوافقات المدارة والمدبرة على الاستئثار بالصفقات الكبرى، وأدت من ثم إلى اضطراب بيئة الأعمال والاستثمارات وعدم استقرارها. وقد ترافق تنامي دور الشبكات مع انقسام غير مسبوق للنخب اللبنانية ساهم في عرقلة

جهود الإصلاح، فبدلاً من أن تناصر النخب الاقتصادية التغيير توخيّاً للفرص الجديدة التي قد يتيحها، فضّلت الركون إلى الوضع القائم والاطمئنان إلى مظلة الأمان التي تمثلها قوى الضغط المتشابكة والمتواطئة.

بالخلاصة يتيح لنا مفهوم الشبكات أداة جديدة لتحليل العلاقة بين الوجوه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمأزق الراهن، ويوفر إطاراً أشمل لفهم ظواهر الفساد والهدر وفوضى السياسات التي لا يصح اعتبارها استثناءات تكافح كل واحدة منها على حدا، ولا يمكن فصلها أيضاً عن الثقل الذي بات يمثله مجتمع الامتيازات بل قل دولة الامتيازات داخل الدولة.